كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

التحكيم في المنازعات الضريبية

وأثره على الشركات التجارية

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

عثمان توفيق علي القضاة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ عبدالله عبد العزيز الصعيدي (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ رضا محمد عبيد (**عضواً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة بني سويف

أ.د/ رمضان صديق محمد (**عضواً**)

أستاذ الإقتصاد والمالية العامة – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة حلوان

أ.د/ حسام رضا السيد عبدالحميد (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد – كلية الحقوق– جامعة عين شمس

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

صفحة العنوان

اسم الباحث: عثمان توفيق علي القضاة

عنوان الرسالة : التحكيم في المنازعات الضريبية وأثره على الشركات التجارية (دراسة مقارنة

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: القانون التجاري والبحري

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: عثمان توفيق علي القضاة

عنوان الرسالة: التحكيم في المنازعات الضريبية وأثره على الشركات التجارية (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ عبدالله عبد العزيز الصعيدي (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ رضا محمد عبيد (**عضواً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة بني سويف

أ.د/ رمضان صديق محمد (**عضواً**)

أستاذ الإقتصاد والمالية العامة – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة حلوان

أ.د/ حسام رضا السيد عبدالحميد (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد – كلية الحقوق– جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أُجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

بتاريخ / / **بتاريخ / /**

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩ ﴾

(سورة النمل – الآية ١٩)

إهداء

إلى سيدي العظيم الواثق بالله
والدي رحمه الله
إلى سيدتي الأولى صاحبة الرجاء عند الله
والدتي رحمها الله

إلى زوجتي ورفيقتي وحبيبتي
تهاني

إلى نبع الحنان الدائم شقيقاتي
أم رجائي / أم مصعب / أم انس

إلى سندي بعد الله ابني الحبيب
توفيق

إلى المؤنسات الغاليات
ليلى ولينا

إلى فرحتي
محمد وكريم

إلى رفيق الغربة والطموح
الدكتور حامد الحسنات

شكر وتقدير

إلى روح أستاذي الفاضل معالي **المرحوم الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد**، أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري، ووكيل كلية الحقوق سابقاً- جامعة عين شمس، على كل ما قدمه لي خلال إشرافه على هذه الرسالة، سائلا المولى عزت قدرته أن يرفع قدره في جنات النعيم مع الصالحين والشهداء والصديقين والأبرار وحسن اولئك رفيقا.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي معالي **الأستاذ الدكتور/ عبدالله عبدالعزيز الصعيدي**، أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، على تفضل سيادته بقبول رئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، فالأستاذي الشكر والتقدير الموصول، لما لمسته من اهتمامه بالبحث العلمي، والحرص على أصالته وجدته من أول ما تشرفت بلقائه، فكان لذلك الأثر الأكبر في تحمل مشاق البحث العلمي ومصاعبه، فلسيادته التقدير والاحترام، وأرجو من الله عز وجل أن يمتعه بموفور الصحة والعافية.

وفي هذا المقام أيضا، لا يسعني إلا أن أشكر معالي **الأستاذ الدكتور/ حسام رضا السيد عبد الحميد**، أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق – جامعة عين شمس"، الذي شرفني بأن يواصل مسيرة والده كمشرفا لي على هذه الدراسة، مثمنا قبول المشاركة، ومنتظرا من سيادته النصح والتوجيه، ومقدرا لسيادته دماثة خلقه وواسع علمه ودقة توجيهاته. إلى ما سيقدمه لي من نصح وإرشاد، فجزاه الله عني خير الجزاء

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة معالي **الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد**– أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة بني سويف، شاكرا لسيادته تشريفه بقبول المشاركة بلجنة المناقشة والحكم على الرسالة، متطلع إلى ما سيقدمه لي من نصح وإرشاد، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة معالي **الأستاذ الدكتور رمضان صديق محمد – أستاذ الإقتصاد والمالية العامة – عميد كلية الحقوق الأسبق-جامعة حلوان**، شاكرا لسيادته تشريفه بقبول المشاركة بلجنة المناقشة والحكم على الرسالة، متطلع إلى ما سيقدمه لي من نصح وإرشاد، فجزاه الله عني خير الجزاء.

فالشكر لكم جميعا، وأدامكم الله جلت قدرته، سدنة أوفياء لصروح العلم والمعرفة.

الباحث

المقدمة

في ضوء التحديات الاقتصادية التي تواجهها غالبية دول العالم في تحقيق أهدافها التنموية والسياسية، فقد بات من الضرورات الملحة عليها، اتخاذ مجموعة من برامج تطوير السلوكيات العامة التي تدور في عمومها حول تطوير شامل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي من شأنها أن تحدث مجموعة من المتغيرات الكيفية والكمية، وتحولات في النظام الاقتصادي والاجتماعي، بما يضمن الارتقاء بالمستوى العام للمعيشة العامة للأفراد، ويُعزز بدوره مفهوم التنمية الاقتصادية.

ولأن عمليات التنمية تستلزم مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية لإنجازها وتحقيق أهدافها، بصرف النظر عن النظم الاقتصادية المتبعة في المجتمعات، سواءً الاشتراكية منها أم الرأسمالية، وبصرف النظر أيضا عن مدى تقدمها الاقتصادي من عدمه، والتي تسعى تلك السياسات برمتها إلى تحقيق أهداف المجتمع بالمعنى الواسع، الأمر الذي أدى الى تغيير دور الدولة وتحولها من دولة حارسة في القرن الثامن عشر وامتداد هذا الفكر إلى بدايات القرن العشرين، واستحواذها على فكرة حياد المالية العامة التقليدي، إلى أن تبنت الدولة دور التدخل في الشؤون العامة، بالوقت الذي أصبحت فيه الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية بالمعنى الضيق، والذي تسعى من خلاله لاستخدام المال العام في تنمية وتحقيق أهداف متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية، ليس على المستوى المحلي فحسب، وإنما في إطار العلاقات الدولية أيضا[١].

وفي إطار إصلاح النظام الضريبي المتبع ضمن النطاق الداخلي للدولة، وإعادة هيكلة السياسة الضريبية، فقد عُرّفت السياسة الضريبية على أنها: "... مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة، مستخدمةً كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة؛ لإحداث آثار اقتصادية، واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب

---

(١) د. عبد الله الصعيدي، **التشريع الضريبي قانون الضريبة على الدخل في مصر**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٢٩٥ وما بعدها.

آثار غير مرغوبة أيضا، للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"،[١] وهي التي نظر إليها البعض على أنها: "خطة لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، واعتبارها سلوكا لها، وفقا لخطة استراتيجية؛ لتسيير شؤونها الضريبية، بغية تحقيق أغراض مالية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ترمي إلى تحقيقها من خلال تلك السياسة".[٢]

وقد توصل الفقه، إلى أن السياسة الضريبية هي التي ينجم عن آثارها تحقيق أهداف المجتمع، والتي تختص بمرحلة سابقة على تكوين القاعدة الضريبية، وهي السياسة المتبعة في التطبيق[٣]، لتَّعد عملية الإصلاح الضريبي – ضمن المفهوم الشامل – مهمة شاقة من حيث التطبيق العملي، ومع ذلك فإن اتخاذ بعض الإجراءات ضمن مدد زمنية متتالية، من شأنها العمل على الإصلاح الضريبي، كبرنامج شامل واستحداث أي من الإجراءات التي تنهض بعملية التطوير ذاتها، والتوصل إلى توافق بين فكرة جباية المال العام، وبين فكرة التنمية الاقتصادية، التي بات من الضرورات الملحة على الدولة اتخاذها، بصرف النظر عن الفكر الاقتصادي الّذي تتبناه، في الوقت الّذي أصبحت فيه السياسة الضريبية، تلعب دورا

---

(١) د. علي لطفي د. محمد رضا العدل، **اقتصاديات المالية العامة**، بدون دار نشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص٦٩. انظر أيضا: د. سعيد عبد العزيز، **دور السياسة الضريبية في ترشيد استثمارات القطاع الخاص مع التطبيق على مصر**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩، مشار إليه لدى د. عبد الله الصعيدي، **التشريع الضريبي قانون الضريبة على الدخل في مصر**، مرجع سابق، ص٢٩٦.

(٢) د. أمين عبد الفتاح سلام، **السياسة الضريبية للدول المختلفة**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٠، ص٤٨. أنظر أيضا: د. سالم الشوابكة، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على قانون ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية، العدد السابع عشر والثامن عشر، نيسان – تشرين الأول٢٠٠٣، ص٦٥٣ وما بعدها.

(٣) د. الوليد صالح عبد العزيز، **دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١١؛ د. معوض السيد محمد خليل، **السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص٧.

هاما في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وإعادة توزيع الناتج المحلي، بما يتفق والعدالة المجتمعية[١]، وتحقيق التوزان والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، بما يضمن عمليات إصلاح شاملة للدولة، وخاصةً الضريبيّة منها، ما دام أنها ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بقدرة الدولة الاقتصادية على تحقيق خططها الاستراتيجية، ورفد مشاريعها التنموية والسياسية لتنمية المجتمع بشقيه المحلي والدولي.

ولأن أهمية رسم السياسات الضريبية المستحدثة، تنطلق من عملية تصحيح السياسات الضريبية السابقة – المُتردية على الأغلب – والتي تظهر نتائجها خلال التطبيق العملي، يُنجم عنها اختلالات حادة في النتائج؛ مما استدعى تفعيل مبادئ الاقتصاد المؤسسي الجديد، الذي يعتمد بشكل أساسي على تحقيق الإصلاح المؤسسي وعلاج التشوهات الاقتصادية وتطبيق معايير ومفاهيم الحوكمة[٢]؛ من إفصاح وشفافية ومصداقية وشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص، مقترنة بسيادة القانون، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الفاعلة، وتحقيق التوازن الاقتصادي، وكذلك العدالة الاجتماعية، وإشباع الحاجات العامة الأساسية[٣]،

---

(١) د. محمد عبد الله العربي، **تشريعنا الضريبي في دور التنمية الاقتصادية**، بحث محكم منشور في مجلة إدارة قضايا الحكومة، السنة الرابعة، مارس، ١٩٦٠، ص٣٤؛ د. محمد السيد محمد عطية برس، **الإدارة الضريبية المصرية بين مشكلات الواقع وتحديات المستقبل**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٢٥٨.

(٢) **يعرف مصطلح الحوكمة:** على أنه "مجموعة من المبادئ القانونية المالية والمحاسبية والرقابة التي تعنى بمكافحة الفساد المالي لمنع انهيار الشركات والمنشآت، وقد ظهر هذا المصطلح تحت مسمى "حوكمة الشركات"، وذلك في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية، التي شهدتها عدد من الشركات في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وروسيا، وكذلك الكثير من الشركات الأمريكية في سنة ٢٠٠٣". للمزيد انظر: د. محمد السيد محمد عطية برس، **الإدارة الضريبية المصرية بين مشكلات الواقع وتحديات المستقبل**، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص٢٥٨ وما بعدها.

(٣) د. سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص١١ وما بعدها.